مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

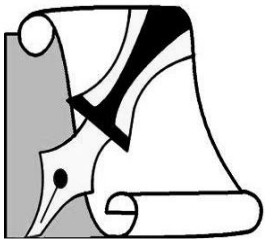

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

بينما يترقب لبنان نتائج المفاوضات بخصوص ترسيم الحدود البحرية منتظرا رد حكومة العدو الإسرائيلي على مقترحاته، جرت جلسة جس نبض رئاسية كانت هامة في سبر أغوار بعض الأفرقاء ونياتهم الرئاسية.

وكان ملاحظا أن الاستحقاق الرئاسي الذي لا يزال يراوح عند المشهد الذي تركته الجلسة الانتخابية الأولى من دون أي تبديلات والذي يتجه إلى مشهد مشابه مع الدعوة إلى جلسة جديدة يتردد أنها ستجري الشهر الحالي، تراجع في شكل طبيعي نحو التركيز على الاستحقاق الحكومي في محاولة جديدة لإحداث تغييرات في بضعة مقاعد وزارية من ضمن التركيبة الحكومية الحالية وستتضح معالم هذه المحاولة في الأيام القليلة المقبلة، علما أن الأوساط المتابعة تعتقد أن فرصة هذه المحاولة قد تكون أفضل من سابقاتها ولكنها صعبة وقد لا تكون قريبة بالنسبة إلى أوساط متابعة للشأن الحكومي. حتى أن الملف الحكومي لم يطرح في اللقاءات الرئاسية التي حصرت البحث والنقاش في وضع الرد اللبناني الرسمي الموحد على الطرح الترسيمي البحري الذي تبلغه لبنان من الوسيط الأميركي في ملف ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والعدو الإسرائيلي آموس هوكستين.

في هذه الأثناء لم يكن مفاجئا لجلسة جسّ النبض الرئاسية أن تنتهي بلا غالب ولا مغلوب مع تسجيل كل فريق من الأفرقاء العديدين غير المحصورين بمعسكر حزب الله وبالمناوئين له، نقاطا في معركة طويلة لن تنتهي على ما يبدو هذا العام بانتخاب رئيس جديد.

انتهت الجلسة الأولى لانتخاب رئيس للجمهورية كما كان متوقعا لها عبر تحديد التموضعات عبر مواقف التكتلات وتوجهاتها فقط لا غير، والتأكيد للمجتمع الدولي على احترام المهل الدستورية. ففي غياب التوافق على مرشح ينال أقله أصوات الغالبية، بدا واضحا أن أول جلسة ستكون مجرد جلسة صورية لا أكثر. لذلك لم تسم كتل التيار الوطني الحر والطاشناق وحركة أمل وحزب الله والمستقلين الذين يدورون في فلكهم أي مرشح بل اكتفوا بوضع ورقة بيضاء، في حين رشح الحزب الاشتراكي والقوات وبعض المستقلين النائب ميشال معوض، مقابل تصويت نواب التغيير للمرشح سليم إده. لتأتي النتائج على الشكل التالي: 63 نائبا اقترعوا بورقة بيضاء (تعتبر ملغاة) عمادهم نواب التيار الوطني الحر والطاشناق وحزب الله وحركة أمل. في حين اقترع 36 نائبا لمعوض، وعمادهم هم نواب المعارضة من القوات اللبنانية والحزب الاشتراكي وحزب الكتائب.

أما نواب التغيير فقد سمّى 11 منهم بعد غياب اثنين، سليم إده، بينما امتنع غالبية النواب السنة عن التصويت لأي اسم ووضعوا ورقة مكتوب عليها لبنان (تعتبر أوراقهم ملغاة) .

وكان لافتا للنظر انحياز الحزب الاشتراكي إلى معوض وهو الذي كان أكثر المتحمسين لتبني اسم معوض فيما لم يحسم حزب الكتائب أمره حتى صباح الجلسة. أما رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، فرأى في التوافق مع البقية على اعتماد اسم معوض ربحا صافيا عبر طرح معوض لانتخابه في الدورة الأولى رغم معرفته المسبقة أنه لن يمرّ وبالتالي يمكن له استرداد الجميل منه في الدورات المقبلة. وثانياً اراد إرسال رسالة إلى رئيس تيار المردة سليمان فرنجية عبر ترشيح منافسه في بلدته. وفيما ثمة من يشير إلى أن طرح اسمه كان لإحراقه، يؤكد المقربون منه أنها بداية العمل على لوبي أوسع لتأمين عدد أكبر من الأصوات.

معوض الذي يسير بمعركته جدّياً، قد يخضع ترشيحه لمساومة بين حلفائه السياديين وأخصامهم الممانعين تقود الى إبعاد فرنجية لصالح مرشح تسوية كون البلاد لا تحتمل أي من متطرفي المعسكرين الأكبرين المتقابلين.

ولناحية الكتلة الأقلوية الكبيرة من التغييريين فهم كانوا بلغوا من إده بأنه لا يرغب بالترشح وتمنى عليهم عدم وضع اسمه، لكن النائب ملحم خلف عممه على زملائه لتسميته خلال الجلسة. وإده محسوب على الفرنسيين وسبق للسفيرة الفرنسية آن غريو أن ذكرت اسمه عند زيارتها للبطريرك الماروني بشارة الراعي. وسبق أيضا لرئيس الجمهورية السابق ميشال سليمان أن تفاوض معه لتوزيره في حكومة تمام سلام فرفض، ليرفض مجدداً عرض رئيس الحكومة السابق سعد الحريري بتوزيره مرتين عام 2019. وتشير المصادر إلى أن المرشحين الجديين للتغييريين اللذين أُبقي اسماهما خارج التداول في هذه الجلسة بطلب منهما هما النائب نعمت افرام الموجود في الولايات المتحدة والوزير السابق زياد بارود، إلى حين محاولة كل منهما تأمين توافق على اسمه والتفاوض مع الأحزاب.

على أن الأكيد أنها معركة أولى من نوعها والأكثر وضوحا في ترجمة نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة. فالمجلس الجديد بات عبارة عن أقليات كبيرة محكوم معظمها بالتفاهم وإلا فلن يُنتج أي رئيس للجمهورية سواء اليوم أو غدا.

على أن أهم ما كشفته جلسة انتخاب الرئيس تمثل في تأكيد مقولة تركز المعركة، حتى اليوم، بين زعيم تيار المردة سليمان فرنجية وقائد الجيش العماد جوزف عون بعد عدم ذكر اسميهما في اي من الأوراق التصويتية.

قد يكون الأمر أكثر وضوحا بالنسبة إلى عون. إذ ثمة من يشير إلى أن استعاضة الورقة البيضاء من قبل حلفاء فرنجية عن اسمه قد يكون بسبب الخشية من منافسة نديّة في عدد الأصوات مع معوض الذي نال 36 صوتاً كانت مرشحة للتصاعد لولا الغيابات، شريكه في الزعامة في منطقته حتى أن البعض يذهب الى اعتبار أن معوض كان سيتخطى حتى فرنجية في الأصوات.

في كل الأحوال ثمة عوامل ثلاثة منعت معسكر الممانعة من إبراز اسم فرنجية. أولها المعارضة الكبيرة من رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل وطبعا معارضة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون. ثانيها عدم حسم حزب الله لتأييد فرنجية علنا. ثالثها عدم نية حلفاء الرجل إحراق اسمه في بورصة الترشيحات.

على أن الأوراق البيضاء الـ 63 التي تكونت خاصة من ثنائي حزب الله وحركة أمل ومعهما التيار الوطني الحر، أشارت الى أن هذا المعسكر ما زال قادرا على الظفر بأكثرية مقاعد المجلس، شرط توافقه داخليا.

من ناحية ما يسمى بالمعارضة السيادية والتغييرية، جاء رد فعلها سريعا على دعوة رئيس المجلس النيابي نبيه بري المباغتة لجلسة الانتخاب، وترشيح معوض، لصالحها. وتم الاتفاق في الساعات القليلة ما قبل جلسة الخميس على اسم معوض، نجل الرئيس الشهيد رينيه معوض سليل الشهابية وأحد آباء اتفاق الطائف وهي رسالة خارجية اكثر منها داخلية نظرا للتأييد الغربي، الأميركي خصوصا، لمعوض. مثلما أنها رسالة للخليج، لا سيما السعودية، كون الطائف صُنع على أراضيها وتُعد الرياض حامية رئيسية له.

لكن ما عاب المعارضة التقليدية ورأس حربتها القوات والكتائب التي تقول إن أداءها شكل فوزا لها قياسا لتوازن القوى في المجلس، عجزها عن اقناع التغييريين، ليس فقط بمعوض، بل بطروحاتها من الأساس، علما ان بعض التغييريين طرح في كواليسهم الأخيرة تأييد معوض قبل أن يستقر الرأي على سليم إده.

في المقابل تقول وجهة نظر مقربة من فريق المقاومة، إنه رغم كلام الذين منحوا تصويتهم للنائب ميشال معوض عن السعي لجمع 67 صوتا يقولون إنها أصوات المعارضة، وفي مقدمة هؤلاء القائلين حزب القوات

اللبنانية، فيبدو أنهم يعلمون أن سقف ما سعوا ويسعون إليه هو تكرار سيناريو التصويت لصالح غسان سكاف كمرشح لمنصب نائب رئيس مجلس النواب الذي نال 60 صوتا، في مقابل 65 صوتا لمنافسه الياس بو صعب.

فقراءة توزيع الأصوات في الجلسة رغم كل التعبئة تقول إن الوصول إلى سقف غسان سكاف مستحيل فكيف بسقف الـ 65 صوتا؟ لأن اجتماع القوات والكتائب والاشتراكي وكتلة النائب معوض ومؤيديه حاضرين وغائبين تمثل 41 صوتا فقط، وإذا انضم اليها النواب الـ 13 وصلوا الى 54، بينما باتت اليوم بيضة القبان في النواب السنة الذين تملك السعودية رأيا وازنا في الكثير منهم ولكن يمكن لفريق المقاومة أن يحصل رقم النصف زائد واحد في حال وحد الصف وعمل على بعض المستقلين من سنة وغير سنة.

لكن بالتوازي لا يبدو متاحا لهذا الفريق استعادة سيناريو التصويت لصالح الياس بو صعب، حيث عقدة التوافق بين كل من رئيسي التيار الوطني الحر والمردة، ليست سهلة التجاوز، وإن تم تجاوزها ليس سهلا جمع ما يزيد عن الـ 61 صوتا لها، وإذا سلمنا سجالا بإمكان تجاوز هذه العقدة، ليس سهلا الحؤول دون تطيير النصاب وربما هذا ما يفسر الذهاب إلى تصويت الورقة البيضاء، وإصرار رئيس مجلس النواب نبيه بري على الحديث عن الإجماع، والمقصود به الإجماع الكافي لعدم تعطيل النصاب، ومنطق الأمور يقول إن

تأمين النصاب لن يتم مجانا من أي تكتل نيابي، لصالح مرشح مدعوم من فريق سياسي، ما لم يكن شريكا في عدم الممانعة بوصوله ولم يقم بالتصويت له.

وهذا يعني أن ثمة ما يجب أن يحدث قبل أن تتوافر شروط مناسبة للتوافق، وما يجب أن يحدث إقليمي ودولي، انطلاقا من انتظار مسار ترسيم الحدود البحرية، وما يؤشر إليه من اتجاه السياسة الأميركية في المنطقة نحو المزيد من التوتر والتصعيد أو البحث عن الانفراجات، وعند الانعطاف الأميركي من بوابة الترسيم نحو الانفراج سينخفض السقف السعودي ويرتاح السعي الفرنسي، فيتحرر اللقاء الديمقراطي من الضغوط، ويصبح انضمام نواب الـ 13 ونواب تكتل لبنان لصيغة توافقية ممكنا. طبعا كل ذلك وفق هذه القراءة.

في كل الأحوال وبالحديث عن التسوية، يتردد في هذا الإطار اسم قائد الجيش جوزف عون. وكان رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع قد غازله سابقا من دون نتيجة ما دفعه الى تحييده عن الترشيحات اليوم وقد

يكون ذلك مؤقتاً. وفي الوقت نفسه يعارضه زعيم الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط الذي يحتفظ بموقف تاريخي ضد وصول قادة الجيش الى الرئاسة. والأمر سيان بالنسبة الى التغييريين.. حتى اللحظة.

وفي الوقت الذي لم يحدد فيه غالبية النواب السنة موقفهم من العماد عون، يشير كثيرون الى تعديل ما في موقف الممانعة منه ليس لناحية تأييده بقدر عدم وضع فيتو عليه، وإن كان القبول به رهن وقت طويل ومفاوضات خارجية وداخلية عميقة.

في هذا الوقت ثمة نقطة يثيرها كُثر حول حاجة قائد الجيش، كونه يشغل منصب فئة وظيفة أولى، إلى تعديل دستوري للوصول قبل سنتين من خروجه من الخدمة.

هنا يُستحضر مثال تعديل الدستور لصالح العماد إميل لحود العام 1998 وان ارتدى طابع مرة واحدة استثنائية، والأهم صول العماد ميشال سليمان الى الرئاسة العام 2008، كون ذلك حصل بعد الانسحاب السوري من لبنان.

حينها مثّلت أصوات سليمان الـ 118 في المجلس تعويضا عُرفيا عن أي تعديل دستوري لقائد الجيش في موازاة استحضار فتوى قانونية خرج بها الخبير الدستوري بهيج طبارة، لناحية اعتبار أنه مع انتهاء ولاية رئيس للجمهورية من دون انتخاب الرئيس الجديد يصبح المرشح الرئاسي محرراً من الشروط التعديلية للدستورية.

على أن ذلك يتطلب تشكيل حكومة تُعد مشروع التعديل هذا. وفي كل الأحوال فإن العمل سيتمحور في هذه المرحلة على تشكيل الحكومة بينما باتت الجلسة الرئاسية من الماضي.

في الختام حول الجلسة الرئاسية فهي كانت بامتياز جلسة التموضعات الحادة وعبرت، وكان مؤكدا عبورها

من دون استيلاد رئيس، كما كان واضحا انعقادها من دون لجوء أحد الى خيار تعطيل النصاب، فهي جلسة حجز المواقع، حيث تحركت أطراف الحلف الذي ظهر في

اللقاء الأميركي الفرنسي السعودي، الذي فتح باب عقد جلسة من دون تعطيل النصاب، تحت شعار إجراء الانتخابات ضمن المهلة الدستورية، حسب قراءة في محور الممانعة.

على أنه في المرحلة المقبلة سيتكشف المزيد حول هوية الرئيس المقبل ومن المؤكد ان ترسيم الحدود البحرية، إيذانا ببدء مسار الانتساب الى نادي الدول النفطية، سيترك آثارا فورية وأخرى مستقبلية على جوانب عدة من

الوضع اللبناني الذي سيكون أمام تحدي التعاطي مع المتغيرات بسلاسة ومنها ما يتعلق باتفاقات مستقبلية على الصعيد الاقليمي والاقليمي الدولي.

واذا اكتملت ولادة الاتفاق على الترسيم ولم تؤخره المزايدات الإسرائيلية المتبادلة على وقع اقتراب موعد انتخابات الكنيست، فإن مفاعيل هذا الاتفاق لن تقتصر على الحدود البحرية، ولعله لا مبالغة في الافتراض بأن ما بعد الترسيم لن يكون كما قبله، وان البلد مقبل على مرحلة جديدة تتطلب محاكاة مختلفة لها بدءا من ملف الحكومة وطبعا الرئاسة.

من شان اتفاق الترسيم، في حال إبرامه نهائيا، ان يقوي أكثر موقع فريق الممانعة وعلى راسه حزب الله في مفاوضات الاستحقاق الرئاسي ثم في اي تسوية لاحقة على الاسم المفترض، خصوصا ان هذا الترسيم، متى اكتمل، سيُثبت ان خيار الرئيس ميشال عون والسيد حسن نصرالله بالتكامل بين الديبلوماسية والقوة قد أثبت جدواه وسمح للبنان بتحصيل الانتصار ثم الاستقرار، فالاستثمار والازدهار لاحقا.

في السابق لم يفرض الحزب الرئيس ولكنه منع وصول رئيس معادي له. وهو يفضل أن يكون التوافق ما يفرض الرئيس وليس الاستقواء على الآخرين في ظل كارثة اقتصادية كبرى .

وهكذا، فإن كل كلام حول انتخاب رئيس تحد للحزب او حتى متعارض معه يصبح نوعا من العبث السياسي الذي لا يستقيم اساسا مع التوازنات الداخلية التي باتت أشد وضوحا بعد رفدها بجرعة الترسيم الدسمة.

ومع تنامي القوة هذه فإن لا رئيس من خارج سياق الانجاز المتحقق ودلالاته وتوازناته، ولن يكون مسموحا انتخاب من لا يعترف بالمكتسبات المنجزة وبطريقة انتزاعها.

وهو ما يعني أن لا حظ للأسماء المتطرفة من قوى 14 آذار، واستطرادا يصبح ترشيح النائب ميشال معوض للاستهلاك فقط، على رغم ترديد البعض بأنه سيحصل على المزيد من الاصوات في الدورة المقبلة.

وبالتالي فإن فريق الممانعة يريد سلطة موثوقة للإشراف على مرحلة التنقيب والاستخراج والاستثمار وحماية مردود الثروة المكتشفة. وبالتالي، فالرئيس المقبل يجب أن يشكل ترجمة لبدايات التحول في نمط التعاطي الداخلي.

هذه القراءة لفريق في الممانعة ترى انها مقبولة من الخارج ايضا الذي أصبح على قناعة اكثر من بعض الداخل بأنه لم يعد ممكنا الاستمرار في اجترار السلوك نفسه.

لكن طبعا لا يعني هذا قدرة مرشح معادي للفريق الآخر من الوصول حتى لو تحصل افتراضا على الاكثرية. ذلك انه يحتاج الى نصاب ثلثي المجلس النيابي، لكن الأهم، هو في حاجة الى رفد اقليمي ودولي لكي يُخرج لبنان من ازمته ويكون قادرا على محاورة الخارج وجلب المساعدات كون نتائج ترسيم الحدود البحرية ما زالت بعيدة، إن حصل هذا الاتفاق.